مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352– 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الثامن / العدد الأول
جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل

The Impact of Banking Governance Characteristics in Improving Financial Performance: Management Accounting Techniques as Moderator Variable

علاء عبدالله العمري[1]*

[1] طالب ماجستير– جامعة عمان العربية، الأردن، *Alaahzeem77@gmail.com*

تاريخ الاستلام: 2021/05/18 تاريخ قبول النشر: 2021/06/08 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل– وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعامل مع متغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من مديري الأفرع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية وعددها (13) بنكا، تمّ اختيار عينة بلغت (402) من مديري الأفرع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية، وتمّ تصميم استبانة كأداة للدراسة، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (*SPSS*). وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارات المصارف بالبعد التكنولوجي للمعلومات المصرفية بشكل أكبر، بوصفها عاملا مؤثرا في فعالياتها وأنشطتها بشكل عام وفي تحقيق الرقابة السلوكية بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الأداء المالي، تقنيات المحاسبة الإدارية.

تصنيف **JEL** : M41. P34. M34.

* **المؤلف المرسل:** علاء عبدالله العمري

Abstract:

The study aimed to measure the impact of the characteristics of banking governance on improving financial performance, management accounting techniques as a modified variable - the researcher used the descriptive analytical approach to deal with the variables of the study, and the study community consisted of branch managers, their deputies and heads of departments in Jordanian commercial banks, and they were (13) banks. A sample of (402) from branch managers, their deputies and heads of departments in Jordanian commercial banks. A questionnaire was designed as a tool for the study. In light of this, data was collected, analyzed and hypothesis tested using the Statistical Analysis Program (SPSS). and the study recommended a set of recommendations, the most important of which is the need for bank departments to pay more attention to the technological dimension of banking information, as An influencing factor in its activities and activities in general and in achieving behavioral control in particular.

Keywords: banking governance, financial performance, Management Accounting Techniques.

Jel Classification Codes: G34 .P34 .M41.

1. مقدمة:

برز الحديث بشدة عن حوكمة المصارف بعد الأزمة المالية الآسيوية، والأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث زاد الاهتمام ولا زال، إذ هنالك جوانب أخرى بهذا الشأن فيما يتعلق بالأمور المالية والاقتصادية بسبب كثرة التجاوزات الإدارية، التنظيمية، الفساد المالي، الغش، التهرب الضريبي وتقارير الإفصاح المزورة.

تعتبر الحوكمة المصرفية من وسائل الرقابة الهامة والتي من شأنها الكشف بل واجتناب هذه الانحرافات والتجاوزات لحماية حقوق المساهمين ومالكي المصالح وترسيخ نزاهة تلك الشركة، إذ أن مبادئها تعمل على تجنب وقوع الأزمات قبل وقوعها فهي علاج حقيقي ووقائي للبنوك وللشركات على حد السواء (عودة، 2017).

بالرغم من أن الحوكمة المصرفية لها دليل واجب الإتباع من قبل البنوك "حسب تعليمات الصادرة عن البنك المركزي" كما أن هناك دليلاً للشركات المساهمة العامة الصادر عن هيئة الأوراق المالية، إلا أن مزاياها تجعل منها ضرورةً لا خياراً، خاصة في

ظل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتعاقبة، فتطبيق الأسس والمبادئ لنظام الحوكمة المصرفية من شأنه إظهار المؤسسة بشكل أكثر شفافية ويزيد من مصداقيتها في أسواق المال.

كما ويعتبر الأداء المالي مصدرآ مهما لكافة الجهات المرتبطة بالبنك، فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ويساهم في تحقيق أعلى عائد لإستثماراتهم وتعظيم ثروة ملاكها (قبايلي، 2018).

ولقد رافق التطور السريع للتكنولوجيا والإتصالات وغيرها من العلوم كعلم المحاسبة في بيئة العولمة، والذي نتج عنة أيضا تقنيات حديثة للمحاسبة الإدارية، وذلك بهدف مواكبة التطور ومساعدة الإدارة وأصحاب القرار على القيام بمهامهم بالشكل الصحيح، وبهذا التطور لم تقتصر وظيفة المحاسبة على تقديم المعلومات، بل تعدت ذلك وأصبحت أداة لإدارة البنك توجهه نحو تحقيق أهدافه، إذ يتم تقديم المعلومات على شكل خطط وسياسات تحلل وتحول إلى برامج تخطيطية، يصاغ تنفيذها ومتابعتها ورقابتها ومن ثم تقيمها أثناء عملية التنفيذ وبعده (حسين،2011). وجاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل في البنوك التجارية الأردنية.

1.1. مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول التعرف على أثر خصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي: تقنيات المحاسبة الإدارية كمتغير معدل" دراسة ميدانية للبنوك التجارية الأردنية"، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لخصائص الحوكمة المصرفية (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، ملكية الإدارة، تركز الملكية) في تحسين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للتفاعل بين الحوكمة المصرفية وتقنيات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في محاولتها تحقيق إضافة للمكتبة العربية من خلال منهجها النظري الذي يمكنه تحقيق أهداف الدراسة، والمشاركة في تمكين الباحثين والمهتمين بعملية البحث بموضوع التأثير بين خصائص الحوكمة المصرفية وتحسين الأداء المالي وتقنيات المحاسبة الإدارية.

إضافة إلى الأهمية التطبيقية ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة الحالية العديد من النتائج لعينة الدراسة وإجابات أعضائها، وبالتالي وضع توصيات تتوافق مع كل مشكلة من مشاكل الدراسة الحالية وتعالجها.

3.1. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأسئلتها، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لخصائص الحوكمة المصرفية (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، ملكية الإدارة، تركز الملكية) في تحسين الأداء المالي (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) في البنوك التجارية الأردنية.

HO2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للتفاعل بين الحوكمة المصرفية وتقنيات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة والقيام بوصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً، وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والربط والتحليل والتفسير وصولاً إلى الاستنتاجات ليبنُى عليها النتائج والتوصيات.

تكوّن مجتمع الدراسة من مديري الأفرع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية البنوك التجارية الأردنية وعددهم (402) فرداً من وحدة المعاينة بكافة المستويات منها الإدارية التعليمية، وذلك بالاعتماد على (دليل البنوك في الأردن، 2019).

وتم اختيار مجموعة من الخصائص الديموغرافية التي تتعلق بالأمور الشخصية من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بعينة الـدراسـة، وتُبيِّن النتائج المشار إليها في الجداول

الآتية خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

قام الباحث بإعداد الخطوات الآتية لبناء الاستبانة:

- الاطلاع على الأدب الإداري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
- استشار الباحث عدداً من أساتذة الجامعات الأردنية حول تحديد متغيرات الدراسة والفقرات الخاصة بكل مجال.
- تحديد المجالات الرئيسية لمتغيرات الدراسة.
- تحديد الفقرات الخاصة بكل مجال.
- تم تصميم وإعداد الاستبانة في صورتها الأولية.
- تم مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل الدكتور المشرف.
- تم عرض الاستبانة على (8) من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، وللتحقق من صدق الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي اليه، وكذلك بين كل مجال والدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه، وكانت النتائج كما.

الجدول رقم (1): جدول معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية المنتمية إليه

المتغيرات	البعد	كرومباخ الفا
المستقل: الحوكمة المصرفية	حجم مجلس الإدارة	0.761**
	نسبة الأعضاء المستقلين	0.810**
	ملكية الإدارة	0.779**
	تركز الملكية	0.801**
التابع: الأداء المالي	العائد على الاصول ROA	0.819**
	العائد على حقوق الملكية ROE	0.854**
المتغير المعدّل: تقنيات المحاسبة الإدارية		0.831**

** دالة عند (0.01)

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول رقم(1) أن جميع معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية المنتمية إليه كانت موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن جميع عبارات الاستبانة كانت صادقة وتقيس الهدف الذي وضعت من أجله.

- **ثبات الاستبانة:**

أجرى الباحث اختبارا قبليًا للاستبانة من خلال توزيعها على عينة حجمها (25) موظفا وموظفة غير عينة الدراسة، وتم استخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا وكانت قيمته كما يلي.

الجدول رقم(2): جدول معاملات ثبات كرونباخ الفا

المجال	البعد	كرومباخ الفا
الحوكمة المصرفية	حجم مجلس الإدارة	0.90
	نسبة الأعضاء المستقلين	0.89
	ملكية الإدارة	0.86
	تركز الملكية	0.91
الأداء المالي	العائد على الاصول ROA	0.89
	العائد على حقوق الملكية ROE	0.91
تقنيات المحاسبة		0.90
الأداء ككل		0.89

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ من الجـدول رقم (2) أن معاملات ثبات الاستقرار والتجانس الخاصة بأداة الـدراسـة ومجالاتها تعتبر مؤشرات كافية لأغراض اعتماد أداة الـدراسـة في تطبيقها النهائي، كما ورد في الدراسات السابقة كمعيار للثبات؛ هذا وقد بين (Miller, 2013) بأنه إذا كان معامل الثبات أكثر من 60% فإنه يعتبر معامل ثبات عالي وبناءً علـى ذلك تعتبر معاملات الثبات في هذه الـدراسـة مقبولة.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية، كما هي في ملحق قابلة للتوزيع على أفراد العينة، وبهذا يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعله

متأكداً بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها.

- **إجراءات الـدراسـة**

- قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة والذي يتكوَّن من مديري الأفرع ونوابهم ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية الأردنية البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددهم (402).
- تمّ استخدام برامج التحليل الإحصائي المناسبة لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار العشرون (SPSS.v.20).

- **المعالجة الإحصائيـة**

اعتمدت الدراسة الحالية على برنامج (spss)، لتحليل بيانات الدراسة والإجابة على أسئلتها حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Cronbach alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد simple & multiple linearregression.
- الأهمية النسبية تم تحديدها طبقا للصيغة التالية ووفقاً للمقياس الخماسي لبدائل الإجابة لكل فقرة.
- تحليل الانحدار باستعمال المتغير المعدّل الانحدار الهرمي.

1.5. الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات باللغة العربية

دراسة سكور (2016): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، بالإضافة الى الوقوف على مدى تباين مؤشرات الأداء المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة لدى البنوك في الجزائر. ولتحقيق الأهداف تم اعتماد المنهجين التحليلي والاحصائي، حيث يختص المنهج التحليلي لدراسة مؤشرات الأداء المالي وممارسة الحوكمة للقطاع البنكي ككل في الجزائر خلال الفترة 2003-2009. بالاعتماد على عينة تشكل 30% من مجتمع الدراسة -المقدر بـ20 بنك تجاري

معتمد من طرف بنك الجزائر، ومن خلال استبيان عن مدى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات (بالاعتماد على مقررات اتفاقيات بازل ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، والذي يحتوي 6 محاور: مسؤوليات ومهام مجلس الادارة، الشفافية والافصاح، إدارة المخاطر، حقوق المساهمين، التدقيق والرقابة الداخلية، العلاقة مع أصحاب المصالح. وتم قياس الأداء المالي للبنوك بالنسب التالية: (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول)، ومن أبرز النتائج أن يحدد الأداء المالي كل من القرارات الداخلية للإدارة ومجلس الإدارة كحجم السيولة وأيضا تقاس بالنسب المالية وفي إطار تطبيقها في القطاع المصرفي، وحددت الدراسة بعض التوصيات منها ضرورة تأهيل الموظفين بدورات تدريبية حول مفهوم الحوكمة وزيادة وعيهم أيضا بضرورة عدم اكتفاء السلطات النقدية بإصدار الأنظمة الخاصة بالحاكمية وضرورة قيام الأطراف المعدة والمنسقة بإعداد وتطوير دليل مبادئ ومعايير حوكمة المؤسسات وآليات تطبيقها بصورة سليمه وتوفير الاستقلالية للجنة بازل وتحسين أدارة مخاطر هذه البنوك.

دراسة (المجالي، 2018): هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تطبيق عناصر الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي للشركات التعدينية الأردنية المساهمة العامة، وتم قياس المتغير المستقل من خلال عدة مؤشرات وكيلة وهي (حجم مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين، الملكية الأجنبية، ازدواجية الرئيس التنفيذي) وتم قياس المتغير التابع من خلال معدل العائد على السهم الواحد، وكانت خلال الفترة الزمنية (2008–2017) وبناءً على متغيرات الدراسة تم اختيار (11) شركة تعدينية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر جوهري لتنوع مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي على معدل العائد على للسهم الواحد، وتوصي الدراسة بزيادة تعزيز وتعميق آليات الرشيدة للحوكمة بالمؤسسة، وذلك من خلال تعديل الأنظمة والتشريعات وتفعيل أداء وكفاءة وفاعلية الجهات الرقابية، وزيادة الأعداد من مساهمي رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بإعطاء التسهيلات للمستثمرين والمساهمين الأجانب في الشركات التعدينية الأردنية.

دراسة (قبايلي وبوداح، 2018): هدفت الدراسة إلى معالجة مدى التعرف على دور قواعد الحاكمية على الأداء المالي للبنوك التجارية، خلال الفترة الزمنية (2011–2016)، وللوصول إلى أهداف هذه الدراسة تم إتباع منهج تحليل المضمون وذلك لتقييم أداء البنوك محل الدراسة ومحاولة بيان أثر الحوكمة على تحسين أدائهما المالي. كما تم

التوصل أن تطبيق آليات الحاكمية في القطاع المصرفي الجزائري أيا كان في البنوك (العمومية أو الخاصة أو الأجنبية) لازال بعيدا عما هو واقع في الدول الأجنبية والمتطورة، وذلك يستدعي بذل الجهد المتواصل لضمان تحقيق الحوكمة الجيدة في البنوك، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تقييم الأداء المالي للشركة يقوم على تحديد القرارات السليمة المرتبطة بنقاط القوة ونقاط الضعف والتي من شأنها أن تعزز مكانتها في القطاع، وكانت توصيات الدراسة ترمي إلى ضرورة تطوير المعايير المحاسبية والمراجعة التقيد بها وتحسين التأهيل والتكوين المهنيين للخبراء والمحللين والمرجعيين الجزائريين لضمان التطبيق الجيد للمعايير المستحدثة، وتحديث مجالس إدارة البنوك وتفعيل دور مجلس الإدارة والحرص على الاستفادة من خبرات البنوك الأجنبية، ومحاولة النهوض بالبنوك العامة والقيام بخصخصتها وحماية استقلاليتها، والحرص على دعم مبدأ الافصاح الشامل والشفافية المطلقة فيما يخص الأمور المالية كافة ونشرها وإتاحتها للجمهور.

دراسة (Velnampy & Pratheepkant,2013): هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور حوكمة المؤسسات بوضع الأسس والأنظم والآلية لتضمن سير الشركة وإدارتها بطريقة تعزز قيمة حامل الأسهم على المدى الطويل وذلك بمساءلة المديرين وتحسين الأداء التنظيمي للشركات في سريلانكا. تبيان الحاكمية إلى بعض القواعد والحوافز التي يتم من خلالها السير الناجح لإدارة المؤسسة والتحكم فيها. وبذلك فإن الحوكمة الرشيدة تزيد نسبة الربحية والقيمة طويلة الأجل للشركة للمساهمين، حيث استخدمت البيانات التي تمثل فترات (2007 – 2011)، وتم قياسها بمتغيرات مثل هيكل مجلس الإدارة، لجنة مجلس الإدارة، اجتماع مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة بما في ذلك المديرون التنفيذيون، بينما تم استخدام العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كمقاييس لأداء الشركة. وجدت الدراسة أن محددات الحوكمة ليست مرتبطة بمقاييس أداء المنظمة، كما أظهر نموذج الانحدار للمتغيرات المستقلة أنها لا تؤثر على عائد حقوق الملكية للشركات والعائد على حقوق المساهمين.

دراسة (Jane & Karanje, 2017): هدفت هذه الدراسة تأثير الحوكمة في الشركات على الأداء المالي البنوك المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE)، واستخدم هذا البحث بعض الإحصاءات وبعض أدوات الاقتصاد القياسي لاستكشاف العلاقات. توظف هذه الدراسة في المقام الأول أربعة متغيرات: حجم المجلس، التنوع بين

الجنسين، المديرين المستقلين / مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الازدواجية لقياس مدى تأثير المتغير المستقل على أداء المؤسسة، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي ولوحة متعددة تحليل الانحدار. عن طريق استخدام STATA.، وقد أظهرت النتائج أنه عند مستوى كبير بنسبة 95٪، كان هناك علاقة إيجابية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة وROA وROE. وأيضا أظهرت النتيجة وجود علاقة تفاعلية بين أداء الشركة ومجلس الادارة والمدير التنفيذي. وأوصت الدراسة بالأطراف العلاقة للبنوك المدرجة في بورصة نيروبي أن تأخذ في الاعتبار المتغيرات هيكل مجلس الإدارة، مثل الجنس وحجم المجلس واستقلال مجلس الإدارة ولجنة المجلس انتخاب مجلس الإدارة. توصي الدراسة أيضا بضرورة بناء هيكل مجلس إدارة الشركة على المهارات والخبرات والمؤهلات المهنية لتوجيه الوظائف الإدارية، وأوصت صانعي السياسات بوضع مؤشر لحوكمة الشركات ليكون بمثابة قاعدة للجميع البنوك المدرجة في NSE بحيث يمكن تحسين كفاءة لجان الحوكمة. مرتكزة على نتائج بحث الدراسة.

2. الإطار النظري وتعريف متغيرات البحث:

أدت الأزمات التي وقعت في العقود الأخيرة إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية وإفلاسها، مما أثار مسألة بغاية الأهمية تتعلق بالحوكمة المصرفية، وذلك لإضفاء الصفة النوعية (لجودة) المعلومات المحاسبية والإفصاح المالي ومتابعتها، وخصوصاً بعد الأحداث المتلاحقة وغياب المبادئ الأخلاقية المهنية وتفاقم الفساد الإداري والمالي وضعف في الأنشطة الرقابية (الأمين، 2019).

1.2. الحوكمة المصرفية

أدى ظهور الحوكمة والتي من شأنها إستعادة ثقة أصحاب المصالح من مساهمين، ومستثمرين، وجميع الأطراف المعنية في تنظيم علاقتها وسياستها ما بين البنوك ومجالس الإدارة ولجان التدقيق والمديرين، مما يظهر ارتباط قوي في عملية إتخاذ القرارات وضبط العمل وتوجيه العمليات والمساءلة والشفافية، وكل ذلك أسهم في تحديد الخصائص والمفاهيم وإرساء قواعده، إلا أن مفهوم الحوكمة واجة صعوبة في تحديد الشكل نهائي. (السرطاوي، 2015). وعرفت منظمة التعاون الإقتصادية والتنمية (OECD) عام 1990 بأنها نظام مبني على العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى، تعمل على توجيه إداراتها وتحديد الأهداف وتضع القواعد والاجراءات لاتخاذ

القرارات المرتبطة بالشركة وتوجيهها بأفضل المعايير نحو النجاح والتطور (Levine, 2004). كما وعرفها خضر "بأنها مجموعة من القواعد بين الشركة وأصحاب المصالح الأخرى والتي تعمل على تنظيم العلاقات وضبط العمل للوصول إلى كفاءة عالية، وإدارة عملياتها بحيادية وموضوعية وشفافية ورفع قدرتها التنافسية لضمان حقوق الأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة" (خضر، 2012). كما عرف (سكور،2016) الحوكمة المصرفية بأنها "مجموعة من الأنظمة التي يتم خلالها ترتيب العلاقات بين كافة الأطراف بالشركة للوصول إلى العدالة والنزاهة وتحقيق مصالح الأطراف الأخرى". وعرف جبار الحوكمة المصرفية على أنها "الأساليب التي تدار بها أعمال المصرف من خلال مجالس إدارتها والإدارة العليا، وذلك بوضع الأهداف وتحديد كيفية حماية حقوق أصحاب المصالح وتجنب المخاطر" (عودة،2017).

ويرى الباحث بأن الحوكمة المصرفية هي عبارة عن الطريقة التي تدار بها أعمال البنك والتي تتمثل بتفعيل دور مجالس الإدارة، والالتزام بالقواعد والتعليمات الخاصة بوضع وصياغة الأهداف والخطط، وتأكيد دور الرقابة على الأعمال في كافة المجالات، وتحديد القرارات السليمة، وخدمة أصحاب المصالح والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ووضع محددات لتقييم المخاطر واكتشافها والعمل على إداراتها، بالإضافة لتحقيق المعايير اللازمة لضمان الاستمرارية وتحقيق أهداف البنك.

2.2. الأداء المالي

نظرا لمفهومها المحدد في أداء الوظيفة المالية في الشركة فهو يعكس مقدار الأنشطة ومدى إنجازها من الأهداف المحددة في ضوء استغلال الموارد وإمكانيتها.

ويمكن تعريفها أيضا بأنه أداة داعمة في وضع القرارات الاستثمارية وتسير الشركة نحو النجاح، وفي ضوء التقدم والنجاح فهي تحفز المستثمريين للاستثمار في الشركة أو شراء الأسهم (الخطيب، 2010).

وقد عرفه أخرون بأنه قدرة الشركة في كيفية استغلال جميع الموارد المالية بشكل أمثل لتحقيق ثروة وبفترة زمنية مدروسة (سكور، 2016)، ومن وجهة نظر عبد الغني يعتبر الأداء المالي بأنه قدرة الشركة على البقاء والاستمرارية في ضوء تحقيق الأرباح وزيادة ثروتها من خلال توليد المبيعات ويشمل بذلك معدل دوران الأصل والهامش الربحي (عبد الغني، 2006)، ومن وجهة نظر الباحث في ضوء الدراسات السابقة لمفهوم الأداء

المالي على أنه أداة يتم بها تحقيق كافة الأهداف التي شأنها ضمان استمرارية الشركة في البيئة التنافسية وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة بطريقة أمثل وناجحة.

3.2. المحاسبة الإدارية

مع تطور المحاسبة العامة في الواقع العملي بداية بالقيد الوحيد وانتهاء بالقيد المزدوج، كان هناك في المقابل تطور كبير في شكل الوحدات الاقتصادية، إذ انتقلت من مشاريع فردية أو عائلية إلى مشاريع بالمساهمة، ومع ظهور الثورة الصناعية، ارتفع حجم المشاريع واتسعت الأنشطة الاقتصادية وتعقدت العمليات وانتشرت المنافسة الشديدة بين هذه المشاريع. كل هذا أدى إلى ظهور الحاجة إلى نوع آخر من المحاسبة ينصب في مضمونه إلى قياس تكاليف المنتجات وتحديد أسعار البيع، فظهرت المحاسبة التحليلية (رزق، 2000). إن المحاسبة العامة تسمح للمؤسسة بتقييم ذمتها وتقديم نتيجة إجمالية للنشاط، إلا أنها لا تسمح بتجزئتها حسب طبيعتها وتركيبها ومعرفة كل منتج فيها.

ونظرا لما تقدمه المحاسبة التحليلية من تدارك لحدود المحاسبة العامة لهذه الاحتياجات الداخلية في تسيير المؤسسة، فقد تم اعتبارها من أهم المصادر الأساسية للمعلومات الاقتصادية وحلقة وصل هامة بين مختلف مستويات الإدارة (علي، 2011).

مع ظهور حركة الإدارة العلمية الحديثة التي ركزت على ضرورة استخدام الأساليب العلمية في الإدارة وما يتعلق بها من وظائف يمكن ممارستها في الوحدات الاقتصادية، فضلا عن ظهور الصناعات القياسية والسكك الحديدية سنة 1850، ازدادت حاجة أصحاب الصناعات إلى معرفة تكلفة إنتاجهم الصناعي، ومن هنا بدأ الاهتمام بمحاسبة التكاليف، وهو ما يمثل بداية الاهتمام بالمحاسبة الإدارية خلال هذه الفترة، على اعتبار أن محاسبة التكاليف أخذت تمثل فيما بعد أحد المقومات الأساسية للمحاسبة الإدارية (عثمان، 2014). حيث أظهر T. Johson أهمية المعلومة الداخلية الخاصة بالتكاليف لتدعيم نمو المؤسسات الكبيرة الإنتاجية والتسويقية، كالمؤسسات في قطاع النسيج والسكك الحديدية، حيث تستعمل هذه المعلومات في: (رزق، 2000)

- متابعة مدى كفاءة استعمال المواد الأولية لإنتاج عدة منتجات واستخراج تكلفة إنتاجها؛
- حساب إنتاجية العمالة، تحفيز ورقابة أداء العمال ومعرفة أثر التغير في نظام العمل.

وابتداء من سنة 1936، بدأ الاهتمام لأول مرة بنظرية التكاليف المتغيرة واستخدامها في المجال الإنتاجي والإداري، كما تضاعف عقب الحرب العالمية الثانية الاهتمام بتطوير وسائل التحليل التكاليفي لخدمة أهداف التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، وظهر كذلك ما يعرف بتحليل التعادل، وأدخلت الأساليب الرياضية والإحصائية بشكل واسع لترفع بذلك مستويات الدقة في المعلومات الخاصة بالتكاليف (حسين، 2011).

3. النتائج والمناقشة:

1.3. النتائج المتعلقة بمجال الحوكمة المصرفية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الفقرات التي تخص مجال الحوكمة المصرفية بأبعاده (حجم مجلس الإدارة، نسبة الأعضاء المستقلين، ملكية الإدارة، تركز الملكية)، والجدول(3) يبين ذلك:

الجدول رقم (3): إجابات أفراد العينة عن الفقرات مجال الحوكمة المصرفية بأبعاده

مجال الحوكمة المصرفية (المتغير المستقل)					
الرتبة	الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	2	حجم مجلس الإدارة	3.66	0.87	متوسط
2	1	نسبة الأعضاء المستقلين	3.67	0.93	متوسط
3	4	ملكية الإدارة	3.64	0.84	متوسط
4	3	تركز الملكية	3.65	0.90	متوسط
مجال الحوكمة المصرفية ككل			3.66	0.86	متوسط

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على أبعاد الحوكمة المصرفية بالمجمل تراوحت بين (3.67–3.64)، حيث جاء في المرتبة الأولى بعد (نسبة الأعضاء المستقلين) بمتوسط حسابي بلغ (3.67) وانحراف معياري (0.93) ودرجة تقييم متوسطة، وأخيرا كان بعد (ملكية الإدارة) بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.84) وبدرجة تقييم متوسطة أيضا، أما مجال الحوكمة المصرفية ككل فحصل على متوسط حسابي بلغ (3.66) بدرجة تقييمية متوسطة.

2.3. النتائج المتعلقة بمجال الأداء المالي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الفقرات التي تخص مجال الاداء المالي بأبعاده (العائد على الاصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE)، والجدول (4) يبين ذلك:

الجدول رقم (4): إجابات أفراد العينة عن الفقرات مجال الأداء المالي بأبعاده

مجال الاداء المالي (المتغير التابع)				
الرتبة	**الرقم**	**البعد**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة التقييم**
1	1	العائد على حقوق الملكية ROE	3.73	0.92	مرتفع
2	2	العائد على الأصول ROA	3.65	0.96	متوسط
مجال الاداء المالي ككل			3.69	0.91	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على أبعاد الأداء المالي بالمجمل تراوحت بين (3.73–3.80)، حيث جاء في المرتبة الأولى بعد (العائد على حقوق الملكية ROE) بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وانحراف معياري (0.92) ودرجة تقييم مرتفعة، وأخيرا كان بعد (العائد على الاصول ROA) بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.96) وبدرجة تقييم متوسطة ايضا.

3.3. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة والقيام بوصف هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً، وتحليل بياناتها والعلاقة بين مكوناتها والربط والتحليل والتفسير وصولاً إلى الاستنتاجات ليبنُى عليها النتائج والتوصيات.

– لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الأساليب الآتية:

معامل تضخم التباين "Variance Inflation Factor- VIF"، والتباين المسموح به "Tolerance".

معامل التضخم والتباين والالتواء للحوكمة المصرفية من أجل ضمان مناسبة البيانات وملائمتها قام الباحث فيما يخص بافتراض ضرورة وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multi-Collinearity) تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين، واختبار التباين المسموح به.

الجدول رقم(5): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء للحوكمة المصرفية

المتغيرات الحوكمة المصرفية	معامل تقييم التباين (VIF)	التباين المسموح به Tolerance	قيمة معامل الالتواء (Skewness)
حجم مجلس الإدارة	3.631	0.275	0.492
نسبة الأعضاء المستقلين	3.143	0.318	0.209
ملكية الإدارة	4.517	0.221	0.116
تركز الملكية	3.410	0.293	0.209

المصدر: من اعداد الباحث.

يُظهر الجدول (5) إلى أنه في حال كان معامل تضخم التباين(VIF) للمتغير يتجاوز (10) وكانت قيمة التباين المسموح به أقل من (0.1) فإنه يمكن القول إن هذا المتغير له ارتباط عالٍ مع متغيرات مستقلة أخرى وبالتالي سيؤدي إلى حدوث مشكلة في تحليل الانحدار. هذا وقد تم الاستناد على هذه القاعدة لاختبار الارتباط (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة. نلاحظ أن قيمة(VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح بين (4.517–3.143) كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح (Tolerance) لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.1) وتتراوح بين (0.221– 0.318) ولذلك يمكن القول إنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

ولأجل التحقيق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات فقد تم الاستناد إلى احتساب قيمة معامل الالتواء(Skewness) للمتغيرات، وكما يشير الجدول فإن قيمة معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت أدنى من (1) ولذلك

يمكن القول بأنه لا مشكلة حقيقيــة فيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي فيما يخص بيانات الدراسة.

- **اختبار الارتباط الذاتي**

يتحقق هذا الاختبار من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار، والتي تضعف قدرة النموذج على التنبؤ، ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار ديبرن–واتسون (Durbin-Watson Test) بمقارنة D.W الجدولية لعينة حجمه n وعدد متغيراته k مع نتيجة D.W المحسوبة، حيث يوجد قيمتان جدوليتان لإحصائية D.W وهما d1 الصغرى و du القيمة العظمى، حيث يتم رفض وجود مشكلة الارتباط الذاتي إذا كانت D.W المحسوبة أكبر من القيمة العظمى، الجدول رقم (6) يبين نتائج الاختبار. ك

الجدول رقم (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

الفرضية	قيمة D.W المحسوبة	D1	Du	النتيجة
H01-1	1.693	1.610	1.637	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.712	1.610	1.637	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	1.683	1.610	1.637	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-4	1.701	1.610	1.637	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01	1.793	1.681	1.746	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: من إعداد الباحث.

نلاحظ من جدول (6) أن قيم D.W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي وصلاحيتها لاستخدامها في نموذج الانحدار.

أ. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

تمّ استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي: الجدول رقم (7) بين نتائج اختبار أثر أبعاد الحوكمة المصرفية مجتمعة على الأداء المالي.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار أثر أبعاد الحوكمة المصرفية مجتمعة على الأداء المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج					تحليل التباين			جدول المعاملات	
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Df درجة الحرية	Sig f	البيان	β	الخطأ المعياري	t	Sig t
الأداء المالي	0.692	0.491	86.209	4	0.000	حجم مجلس الادارة	0.134	0.072	1.629	0.118
						نسبة الأعضاء المستقلين	0.235	0.064	3.986	0.001
						ملكية الادارة	0.026	0.070	0.568	0.581
						تركز الملكية	0.049	0.065	3.191	0.538

المصدر: من إعداد الباحث.

تشير نتائج الجدول (7) أن معامل الارتباط (R=0.692)، يشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد الحوكمة المصرفية) على المتغير التابع (الأداء المالي) هو أثر ذو دلالة إحصائية حيث كانت قيمة f المحسوبة هي (86.209) ، وبمستوى ثقة (Sig=0.00)، وهو أقل من (0.05) حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد (R^2 =0.491) وهي تشير إلى أن (49.1 %) من التباين في (الأداء المالي) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد الحوكمة المصرفية) مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة (B) عند حجم مجلس الإدارة قد بلغ (0.134) وأن قيمة (t) عنده هي (1.629) وبمستوى دلالة (Sig=0.118) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي، أمّا قيمة (B) عند نسبة الأعضاء المستقلين قد بلغ (0.235) وأن قيمة (t) عنده هي (3.986) وبمستوى دلالة (Sig=0.001) مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي، أمّا قيمة (B) عند ملكية الإدارة قد بلغ (0.026) وأن قيمة (t) عنده هي (0.568) وبمستوى دلالة (Sig=0.581) مما يشير إلى أن هذا البعد غير معنوي، أمّا قيمة (B) عند تركز الملكية قد بلغ (0.049) وأن قيمة (t) عنده هي (3.191) وبمستوى دلالة (Sig=0.538) مما يشير إلى أن هذا البعد غير معنوي.

وبناء على ما سبق، ترفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، وتقبل الفرعية البديلة القائلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لخصائص الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

ب. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

تم استخدام تحليل الانحدار الهرمي، وكانت النتائج كما يلي: الجدول رقم (8) يبين نتائج الانحدار الهرمي للتفاعل بين خصائص الحوكمة المصرفية وتقنيات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في البنوك الأردنية.

الجدول رقم (8): نتائج الانحدار الهرمي للتفاعل بين خصائص الحوكمة المصرفية وتقنيات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الخطوة الأولى			الخطوة الثانية		
		B	قيمة t المحسوبة	Sig t	B	قيمة t المحسوبة	Sig t
الأداء المالي	حجم مجلس الإدارة	0.143	1.692	0.118	0.080	1.135	0.172
	نسبة الأعضاء المستقلين	0.235	3.986	0.001	0.139	1.620	0.061
	ملكية الإدارة	0.026	0.568	0.581	0.116	1.158	0.196
	تركز الملكية	0.049	3.191	0.538	0.014	0.394	0.627
	تقنيات المحاسبة الإدارية				0.390	2.547	0.000
	R^2 معامل التحديد	0.491			0.539		
	R^2	0.491			0.048		
	F	86.209			46.659		
	Sig F	0.000			0.000		

المصدر: من إعداد الباحث.

يعرض الجدول رقم(8) أعلاه نتائج الانحدار الهرمي القائم على نموذجين، إذ عكست نتائج النموذج الأول المبينة على الخطوة الأولى وجود أثر ذو دلالة إحصائية

لمتغير الدراسة، حيث كانت قيمة معامل (F= 86.209) وبمستوى دلالة (Sig F= 0.000) وهي أقل من 0.05، كما كانت قيمة معامل التحديد(R^2 =0.491) وهي تشير إلى(خصائص الحوكمة مجتمعة) يفسر ما نسبته (49.1%) من التباين الحاصل في تحسين الأداء المالي.

الخطوة الثانية، تمّ إدخال متغير (تقنيات المحاسبة الإدارية) لنموذج الانحدار، حيث ازدادت قيمة معامل التحديد (R^2) بنسبة 0.048 %، وهذه النسبة دالة إحصائيا حيث كانت (F= 46.659) وبمستوى دلالة (Sig F= 0.000) وهي أقل من 0.05 كما كانت قيمة (B= 0.390) لتقنيات المحاسبة الإدارية، وبمستوى دلالة (Sig t= 0.000)، وهذا يؤكد الأثر المعنوي لتتقنيات المحاسبة الإدارية في خصائص الحوكمة المصرفية مجتمعة على تحسين الأداء المالي. وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) للتفاعل بين خصائص الحوكمة المصرفية وتقنيات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

4. التوصيات:

من خلال مناقشة النتائج، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات هي:

- ضرورة اهتمام إدارات المصارف بالبعد التكنولوجي للمعلومات المصرفية بشكل أكبر، بوصفها عاملا مؤثرا في فعالياتها وأنشطتها بشكل عام وفي تحقيق الرقابة السلوكية بشكل خاص وذلك من خلال:
  - تعزيز محتوى المعلومة من حيث الدقة والكمية والتوازن والتركيز.
  - الاهتمام بوقت المعلومة من حيث السرعة والاستمرارية والشيوع.
  - تطوير شكل المعلومة من حيث وسيلة النقل وطريقة التقديم والوضوح.
- تطوير خبرات ومهارات مديري الأقسام ومن هم في موقع اتخاذ القرار من خلال الدورات التطويرية التي تساعد لاستخدام التكنولوجيا المتطورة كوسائل لعرض وتقديم المعلومات، بما يقلل الوقت والجهد للحصول على المعلومات أو فهم طريقة عرضها.
- تشجيع العمل بمبادئ حوكمة المصارف بوصفها أهم مكونات نظام المناعة في المصارف من حيث محاربة الفساد وتحقيق الصحة والسلامة المالية وبالتالي تعزيز مبادئ الرقابة السلوكية وذلك من خلال:

- وضوح الأهداف والاستراتيجيات المصرفية ووضع معايير واضحة لتنفيذها.
- ضمان كفاءة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والحرص على عدم خضوعهم للتأثيرات الداخلية والخارجية.
- ضمان الشفافية في الحصول على المعلومات الكافية عن المصرف وفي الوقت المناسب من أجل كسب ثقة مجلس الإدارة، والمساهمين وبقية أصحاب المصالح.

- ضرورة مراقبة إدارات المصارف لسلوكيات الأفراد من خلال استخدام أساليب الرقابة السلوكية وبما يتلاءم مع حجم ودرجة تطور المصرف وذلك من خلال معرفة إدارات المصرف للمشاكل التي يتعرض لها الموظفون والتي تحول دون تنفيذ الأهداف من خلال تفعيل دور اللجان التي تمثلهم وعقد الاجتماعات أو إقامة الحفلات بما يساعد على فهم هذه المشاكل لغرض إيجاد الحلول المناسبة لها.
- مراعاة أهمية العلاقة الواضحة بين حاجة الإدارة للمعلومات ومعايير الحوكمة في تقويم انحرافات الأداء عما هو مخطط له، فمن خلال توفر معلومات ذات خصائص جيدة تعكس حقيقة أداء الموظفين ومعايير حوكمة ملائمة لتصحيح الانحرافات في الأداء يمكن للإدارة تقرير أي الأساليب الرقابية أكثر ملائمة لإجراء ذلك التصحيح.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع العربية

- الأمين، الشريف (2019)."الآليات المحاسبية للحوكمة المصرفية ودورها في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان.
- الحناوي، محمد وأخرون (2009). الإدارة المالية–التحليل المالي للمشروعات الجديدة. (ط 3). مجلد 1، الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، ص.ص 138–150
- الخطيب، محمد محمود(2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة.(ط1)، عمان، المنهل للنشر، ص.ص 45– 188.
- خضر، علي (2012): الافصاح والشافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، (ط1). مكتبة الجامعة الاسلامية، غزه، فلسطين.
- رزق، يوحنا (2000). المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة. (ط 1).مجلد 1 عمان: دار الحامد.

- السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن (2018). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين. مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج. 13، ع. 45، ص ص. 108-128
- السرطاوي، عبد المطلب محمد (2015). أثر الحاكمية المصرفية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الاردن، المجلد 11، العدد 3، ص .ص 705-725.
- السعايدة، فيصل، وفريد، نضال (2004). الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي. (ط 1). عمان. مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- سكور، أمال (2016) "أثر حوكمة المؤسسات على الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية" دراسة مقارنة من البنوك التجارية العمومية والبنوك الخاصة، رسالة دكتوراه.
- الشيخ، فهمي مصطفى (2009). التحليل المالي، الطبعة الأولى. عمان. دار الحامد للتوزيع والنشر.
- عبد الغني، دادن (2006): قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 4 ، ص.ص 41 -48.
- عبد العال، طارق (2007). حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (مفاهيم، مبادئ، تجارب، متطلبات) (ط2)، دار الجامعة للنشر والطباعة. الاسكندرية.
- عبد العال، طارق(2008). حوكمة الشركات "تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- العبدلي، محمد عبد الله (2012). أثر تطبيق الحاكمية المصرفية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. عمان. جامعة الشرق الأوسط.
- عثمان، الاميرة إبراهيم (2006). مقدمة في المحاسبة الإدارية. الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- حسين، أحمد حسين (2011).المحاسبة الإدارية المتقدمة، كلية التجارة،(ط3) . جامعة الإسكندرية. مصر.

- عودة، ريم راسم (2017). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري، الجامعة الإسلامية. غزة – فلسطين.
- قبايلي، ناديه (2018). "دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي" للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي.
- المجالي، هدى عصر (2018). "أثر الحوكمة على الاداء المالي للشركات الأردنية المساهمة العامة" دراسة تطبيقية على الشركات التعدينية الاردنية.
- معيزي وعياش (2019). "الحوكمة في البنوك كآلية لتحسين الأداء وإرساء مقررات لجنة بازل" دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية.

2.5. المراجع باللغة الإنجليزية

- Basel Committee on Banking Supervision, (2006), Enhancing corporate governance for banking organization, bank for international settlements, February.
- Buallay, Amina; Hamdan, Allam; and Zureigat, Qasim, Corporate Governance and Firm Performance (2017): Evidence from Saudi Arabia, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, v11(1), 2017,78-98.v1.
- Charkham, Jonethan, (2013), Focus, Guidance for the Directors of Banks, Global Corporate, Governance Forum, World Bank, Washington, DC.
- Chubbier, Ajay, (2006), Governance and Anticorruption, ways to enhance the world bank's impact, IEG, evaluation brief Y, World Bank, Washington, D.C.
- Cihak, Martin, (2005), Stress Testing of Banking System, Czech Journal of Economics and Finance, 55, p.9-10
- Cihak, Martin, (2007), Introduction to Applied Stress Testing, International Monetary Fund, WP/7/59.
- Cihak, Martin, (2010) Stress Testing, International Monetary Fund, Word Bank, Washington, DC, October 21
- EuropeanCenirai Bank, (2008), EU Banks' Liquidity Stress Testing and Contingency Funding Plans, November.

- Fawzy, Samiha, (2003), Assessment of Corporate Governance in Egypt, Working Paper No. 82, August.
- Jane ،Karanje (2017) study titled: " Effect of corporate governance on financial performance of commercial banks listed in the Nairobi securities exchange (NSE) " REG NO: 1024666"Master of Business Administration" http://ir.cuea.edu/jspui/bitstream/1/746/1/Jane.pdf
- Lastra, R. (2019): "Multilevel Governance in Banking Regulation, The Palgrave Handbook of European Banking Union Law" Vol.8.2.2019، pp 3-17.
- Levine, Ross, (2004), the Corporate Governance of Banks, A Concise Discussion' of Concepts and Evidence, World Bank Policy Research Working Paper September.
- Marcinkowska, Monika, (2012), Corporate Governance in Banks: Problems and Remedies No. 2/2012, Poland. Marcinkowska, Monika, (Y. v), Corporate Governance in Banks: Problems and Remedies, University of Lodz, Finance, Banking and insurance institute.
- Napitupulu, S., Primiana, I., Nidar, S., Effendy, N., & Puspitasari, D (2020), "The Effect of Management Capabilities in Implementing Good Corporate Governance: A Study from Indonesia Banking Sector" The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol.7 No.1 pp.159-165
- Sehuermann, Til, Oliver Wyman, (2012), Stress Testing Banks, Financial Institutions Center, April W.
- Sheehan & Jashim (2012), "An Evaluation of the Changing Role of Management Accountants in Recent years" Indus Journal of Management & Social Sciences, Vol.6, I.1, 2012, P18-30.
- Velnampy&Pratheepkant.(2013) ,"Corporate Governance and Firm Performance" A Study of Sri Lankan Manufacturing Companies" Journal of Economics and Sustainable Development www.iiste.org ISSN 2222-1700 (Paper) Vol.4, No.3.